دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع الأبعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية
المصدر:	مجلة العلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة منتوري قسنطينة
المؤلف الرئيسي:	زريبي، نذير
مؤلفين آخرين:	الحسين، فاضل بن الشيخ ديب، بلقاسم(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع 13
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2000
الشهر:	جوان
الصفحات:	31 - 46
رقم MD:	4093
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	النمو العمراني، التخطيط العمراني، البيئة العمرانية، الجزائر، الهندسة المدنية، التنمية الاجتماعية، تخطيط المدن، السياسة العمرانية، الهندسة المعمارية، توزيع الأراضي، النمو السكاني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/4093

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مجلة العلوم الإنسانية ——— عدد 13 (2000) 31- 46

البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع
الأبعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية

ملخص

البيئة العمرانية في المدينة بالجزائر تبدو متدنية ومفرغة من قيمها الإنسانية المبرمجة من قبل لإشباع حاجات المستعمل النفسية والاجتماعية والمعمارية...تتغير وتتحول مع مرور الزمن نظرا للتحولات التي يعرفها المجتمع في دورة نموه، وتتوفر على طاقات تجعل ديناميكيتها مستمرة مما يجعل التحكم في حركتها وتوجيهها أمر صعب، رغم المحاولات التي يقوم بها المختصون في المدينة لتحقيق ذلك من حين لآخر، وتدفعنا هذه الوضعية التي آلت إليها حالة المجال العمراني للتساؤلات عن:

من المسئول عن هذه الحركية في البيئة العمرانية؟ وما هي العوامل التي توجه هذه الحركة؟ ولماذا هذه اللامبالاة وتدني المجال العمراني؟ وما هو دور الفاعلين في المدينة نحو هذا المجال والبيئة عموما ؟

نطرح في هذا الموضوع المشكلة من زاوية اجتماعية من خلال تشابك الأدوار الاجتماعية والمسئولية الفردية والجماعية لمختلف الفاعلين نحو البيئة العمرانية، ونبحث في المشاكل الحقيقية التي تدفع الإنسان بمختلف مراتبه وأدواره الاجتماعية أن يسلك سلوكا سلبيا إزاء مجاله العمراني على الخصوص والبيئة العمرانية عموما.

أ.د. نذير زريبي
أ. بلقاسم ديب
أ. م. فاضل بن الشيخ الحسين
كلية الهندسة والعلوم
قسم العمارة
جامعة محمد خيضر
بسكرة (الجزائر)

لم تنج المدينة الجزائرية من تلك التقلبات التي عرفتها المدينة العربية الإسلامية، على مدار التاريخ، فاستوعبت كل المتغيرات التي أثرت على هذا المجتمع، وحاولت أن تتكيف مع الظروف السياسية و الاقتصادية وما نتج عنها من متغيرات ثقافية واجتماعية...

ولقد ورثت إرثا كبيرا عبر تلك الفترة الطويلة التي عرفها المجال المديني في الجزائر منذ الحضارات الأولى، حتى فترة الاحتلال الفرنسي التي كان لها الأثر الواضح في توجيه المدينة وتحديد معالم توسعها ونموها غداة الاستقلال،

Résumé

L'environnement urbain en Algérie semble délaissé, dégradé et dépourvu de ses qualités humaines tracées auparavant en vue de satisfaire les besoins de l'utilisateur, besoins d'ordre psychologique, social, architectural, etc.

L'environnement urbain demeure transformable, changeable à travers le temps. Vu les transformations et les mutations que

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2000

connaît la société, il possède des potentialités qui le rendent toujours dynamique Cependant, il est difficile de maîtriser son mouvement ou de l'orienter, malgré les différentes interventions des spécialistes sur le terrain.

Cette situation nous incite à nous demander: qui est le responsable de ces transformations de l'espace urbain? Quels sont les facteurs qui orientent son mouvement? Pourquoi cette dégradation et ce délaissement de l'espace urbain? Quel est le rôle des différents acteurs envers cet espace et l'environnement urbain en général?

La présente intervention pose le problème d'un point de vue social, du chevauchement des rôles sociaux, des responsabilités individuelle et collective vis-à-vis de l'environnement urbain. Elle contribuera à déterminer les vrais problèmes qui poussent l'homme dans ses différents rôles dans la société à se comporter négativement avec son espace urbain et son environnement en général.

وهي اليوم تنمو وتتطور بسرعة نظرا للتغيرات التي يشهدها مجتمعنا على كافة الأصعدة وعلى الخصوص النظام السياسي والاقتصادي اللذين أفرزا وما زالا يفرزان تغيرات اجتماعية لها مضاعفات على البيئة العمرانية وخاصة على مجال المدينة المتوسطة؛ والسؤال الذي يجب علينا أن نطرحه على أنفسنا كمعماريين ومختصين في تخطيط المدن أو تسييرها هو: ماذا نعرف عن البيئة عموما وعلى البيئة العمرانية في مدننا خصوصا؟ و ما هي المهارات التي نحتاجها وباستطاعتنا أن نقدمها للبيئة حتى نرفع من نوعيتها ومن عطائها الفيزيائي والنفسي الاجتماعي في إطار المفهوم الحضاري الشامل لمجتمعنا –على تنوع مناطقه الثقافية–؟

نعتقد أن معالجة الموضوع اعتمادا على ما يلي تمكننا من الفهم الدقيق لهذه البيئة وهي:

1- رصيد البيئة وتراكم التجارب السابقة في إنتاج المجال المديني

ليس من المبالغة إذا قلنا أن طول الفترة الاستعمارية في الجزائر، تركت بصمات واضحة على المجال العمراني قياسا بما قبلها، كان لها الأثر الواضح في تكثيف الهجرة للمراكز الحضرية باعتبارها بؤر جذب تحضى بهياكل صحية واجتماعية وحضرية، والنقص الفادح في الإيواء نتيجة التهديم والتخريب الذي لحق كل جهات الوطن إبان الثورة التحريرية، والمادة السكنية التي أجلاها الفرنسيون وطابعها اللاجزائري بالمعنى الثقافي الاجتماعي، وغياب الهياكل الاقتصادية والإدارية الكافية مما زاد في تعقيد مشكلات المدينة في هذه المرحلة، خصوصا وأن الهيئات المعنية لم تكن حاضرة بقوة آنذاك (الهيئات المختصة في ميدان التعمير والبناء).

مع بداية السبعينات صدرت مجموعة من القرارات المتضمنة للتقسيم الولائي الجديد، وقانون الاحتياطات العقارية، وإثراء النصوص التنظيمية للعمران، ونشر النصوص الخاصة بالعمران التطبيقي: استحداث المناطق الحضرية والصناعية كوسيلة للتحكم في النمو العمراني، وكذا تطبيق الإصلاحات الزراعية حيث تظهر صورة أخرى للعمران الريفي الجزائري تتمثل في القرى الاشتراكية التي عرفت النور منذ بداية السبعينات، والتي تستهدف تحولا نوعيا للإنسان وترقيته اجتماعيا واقتصاديا، كما نشير أيضا إلى بداية التوجه الحقيقي لطرح مشكلة السكن، التي بدأت آثار حدتها

تظهر، وذلك خلال المخطط الرباعي الأول (1970-73) (1).

ولم تحض سياسة السكن في الجزائر باهتمام الدولة الحقيقي، إلا مع نهاية السبعينات حيث أصبحت مساهمة الجماعات المحلية في ميدان المشاريع والمتابعة والإعانة تكتسي أهمية كبرى، ويندرج ذلك في إطار المخطط العمراني الرئيسي الذي يعتبر المرجع الحقيقي لنمو وتوسع المجال المديني، والعمليات المتعلقة بتحسين الأنسجة العمرانية الموجودة، والتحكم في تنظيم المدينة.

إن عدم قدرة الدولة على حل المشكلة وحدها، أفضى لإشراك المواطنين بصفة فردية أو جماعية للمساهمة في بناء المسكن، ومن ثم التخفيف من حدة الأزمة، فعمدت حينئذ لتذليل العقبات والسبل الإدارية والمالية عن طريق القروض بصناديق الاحتياط والإعانات البلدية، التي تتمثل في شق وتنظيم طرق التجزيئات البلدية وشبكاتها، وبيع الأراضي بأثمان رمزية وتسليم رخص البناء، فضلا عن سبيلين آخرين للاستفادة من مسكن جماعي عن طريق الترقية العقارية أو التنازل عن أملاك الدولة (2).

إن بروز أزمة السكن بحدة في هذه الآونة، والتي تجلت في الاختلال المسجل بين العرض والطلب قياسا بمعدل النمو الديمغرافي وحجم الأسرة، دفع الهيئات المعنية للاهتمام أكثر بقطاع التعمير والبناء اعتُمد فيه أساسا على:

- وضع برامج هامة لإنجاز السكن، مسايرة لنمو المجتمع الجزائري وتطوره (خلال المخطط الخماسي الأول والثاني).

- وضع سياسة ناجعة للتحكم في النمو العمراني، للاستجابة للوضعية القائمة، وإيجاد حلول ملائمة للأزمة التي تعرفها البلاد ويعاني منها المواطن في الميدان، ومن ثم اتخذت وسائل وطرق كفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة في آجال جد محدودة، بعيدا عن العراقيل الإدارية والتقنية، واعتمد في ذلك على البناء المصنع الجاهز المكون من عدة طوابق، ذو النمط الموحد، وقد رأت فيه الجزائر الحل السريع لمشكل النقص الكبير في مادة السكن الذي تعاني منه البلاد، وبالتالي بني هذا النوع من المساكن، على نمط واحد في جل أنحاء الوطن، سواءا كان ذلك في الجزائر على سواحل البحر المتوسط، أو في تمنراست في أعماق الصحراء، دون مراعاة للمعطيات المناخية ومواد البناء والتكاليف، أو صلاحية استعمالها، أو مراعاة النوعية ورغبات السكان (3).

ولقد تجلت أكثر من 80% (4) من إنجازات هذه البرامج السكنية على أرض بيضاء وزراعية، نراها توسعات عمرانية لمناطق معمرة دون بحث دقيق، ولا مراعاة للجيوب الموجودة داخل الأنسجة العمرانية، أو محاولة لتكثيف الفراغات المبينة داخلها، رغم أن ذلك قد مضى تحت أعين الهيئات المختصة وبواسطة الأدوات العمرانية المعتمدة رسميا والتي تتمثل في:

المخطط العمراني الرئيسي (P.U.D): الذي يحدد المناطق الحضرية(المحيط الحضري) المزمع تهيئتها أو تعميرها، لضمان التحكم في توسع المدينة وتوجيهه، ولقد تضمن صورتين معماريتين من شأنهما تحقيق مجال عمراني منظم، والإسهام

في دفع ديناميكية المدينة وتطويرها في بعديها: الزماني والمكاني وهما: منطقة السكن الحضري الحديث (Zone d'habitat urbaine nouvelle)، والتجزئة (lotissement).

ولقد سطرت لذلك أهداف يجب تحقيقها تتمثل خاصة في عدم عزل هذه المناطق الحديثة، وضرورة تزويدها بالمرافق الضرورية للسكن والوظائف المناسبة له، وإدماج الأحياء الجديدة معماريا واجتماعيا، وعليه فإن المنطقة الحضرية الحديثة ملزمة بأن تأخذ بعين الاعتبار النقص المتواجد في الأحياء السكنية القديمة، من المرافق والمنشآت القاعدية، لتجنب الضغط المتوقع خاصة في ميدان التمدرس، والصحة والتزود بالماء (5).

مع بداية الثمانينات(المخطط الخماسي الأول)، تبرز الصورة العمرانية الثانية (التجزئة) لتفرض نفسها بقوة، على المجال المديني، سيما في الجهة الشمالية للبلاد، فتساهم في تعميق الهوة التي نراها اليوم في مدننا، على شكل فسيفسائية عمرانية ومعمارية تظهر هنا وهناك، دون أي انسجام مع المنطقة الحضرية الأصل، إذ لا تعدو مجرد تنظيم شطرنجي للمحلات السكنية باختلاف أشكال سكناتها ومواد بنائها... دون مراعاة لاعتبارات أخرى، خاصة منها الممارسات اليومية للمواطن على مستوى المجال الخارجي، باعتباره مكملا للداخلي ومحل نشاط أجزاء كبيرة من المدينة.

ويلاحظ التوجه نحو المناطق الداخلية للبلاد، لضمان توزيع أفضل للطاقات البشرية خلال المخطط الخماسي الثاني، والتخفيف من حدة الخدمات الحضرية التي تعيشها المدن الشمالية الكبرى، بإيجاد بؤر جذب على مستوى الهضاب العليا والجنوب الجزائري، ووضع حد للتوسعات العمرانية، التي التهمت أراض شاسعة، مع تدارك بعض النقائص التي ظهرت ميدانيا (6).

غير أن ذلك ترجم ميدانيا بنفس الخطط والوسائل التقنية والأشكال العمرانية والمعمارية التي لا تخرج عن الإطار المصنع الجاهز للعمارة، بعيدا عن الظروف الجهوية والميزات المناخية والاجتماعية والثقافية على الخصوص، كما هو الحال بمدن الجنوب التي أضحت وكأنها مدن ساحلية لولا موقعها الجغرافي في القطر.

ومن الطبيعي أن تنجر عن هذه السياسة نتائج نعتقد أنها مهدمة للبيئة العمرانية على الخصوص والبيئة بصفة عامة نذكر منها ما يلي:

1-1-على المستوى الفيزيائي

-التوسع العمراني غير المتوازن المتمثل في ظهور هذه التعميرات على محيط المدينة، أو على أرض فلاحية، حيث العمليات الكبرى للمناطق السكنية الحديثة أحدثت في شمال البلاد (قسنطينة، وهران، سكيكدة...)، واقتطعت الأراضي المخصصة للتجزئة، على مستوى الأقطاب الكبرى الحضرية، من أخصب الأراضي الفلاحية (سهول متيجة مثلا).

-الاستهلاك المفرط للأرض، وتلك الفسيفسائية في إنجاز مجموعات سكنية لنفس المنطقة الحضرية، تتضارب في أشكالها وبعض الخصائص المعمارية، رغم الدراسة الموحدة للمنطقة ككل من قبل الهيئات المعنية، حيث شكلت مدنا جديدة بمحاذاة الأنسجة العمرانية الموجودة دون مراعاة لأي إدماج معماري وعمراني أو وظيفي أو تطور لنمو المدينة مستقبلا، بينما أخذت التجزئة اتجاها يشبه الأنسجة العمرانية غير المراقبة في مظهرها العمراني.

-لم تحض هذه الصور العمرانية الحديثة بتحقيق الهدف المسطر لها، وهو السكن المدمج في المدينة بكل أبعاد الإدماج، حيث تبدو معزولة وكأنها أحياء المراقد، متدنية البيئة الخارجية التي كان من المفروض أن توفر المناخ الحضري الملائم داخلها، باعتبارها تلعب دورا هاما في تحريك المدينة.

- نشير إلى أن هذه الحركية في التعمير لم تكن متبوعة بفعالية، بالوسائل الأخوى المكملة للمشروع، كالمراقبة الجدية، وتوفير مواد البناء اللازمة في وقتها، وخلق شبكات التموين الضرورية من ماء وغاز وكهرباء، والصرف الصحي، سيما على مستوى المجالات الخارجية، وكذلك عدم أخذ عامل الوقت في الحسبان، إذ يلعب دورا في تغيير الكثير من المعطيات(الأسعار والأجور خاصة) مما يؤثر على السير الحقيقي للمشروع.

- إن غياب الكفاءة الجزائرية التي تحمل البعد الثقافي الاجتماعي للمجتمع على تنوع مناطقه الثقافية عن المساهمة في إحداث مثل هذه الحركية في تعمير المدينة الجزائرية إضافة إلى نموذج تكوينها على مستوى البرامج المعتمدة في مختلف الاختصاصات المعنية (المدارس المعمارية خاصة)، سمح للإطارات الأجنبية بطرح أفكارها بكامل الحرية، لتعبر عن حاجات مجتمعات مختلفة عن متطلبات مجتمعنا الجزائري مما زاد في عدم تفاعل المستعملين مع الصور العمرانية المنتجة ومن ثم تداعيات مختلفة على المستوى الاجتماعي والمعماري في جل مدننا.

-القطيعة بين صانعي الأنماط العمرانية والأشكال المعمارية، في مكاتب الدراسات والدوائر المخططة، ومتطلبات الشرائح التي ستستعمل المجال مستقبلا، حيث يلاحظ غياب النظرة العلمية الشاملة التي تعتمد الدراسات الميدانية، وتأخذ المعطيات المستقاة من ذلك بجدية، لتجسيدها واقعا يقبله المجتمع.

1-2-على المستوى الاجتماعي

إن عدم تمكن المستعملين من التكيف مع المجال الجديد وعدم قدرة هذا المجال على تحقيق التفاعل معهم، أقصى الاندماج في الحياة الحضرية الجماعية للمستعملين زيادة على الثمن الاجتماعي الباهظ الذي يدفعه المجتمع من تراجع للقيم واستفحال للنزعة الفردية واللامبالاة إزاء المجال العمراني مما يدفع المستعملين في كثير من الأحيان إلى هجران أحيائهم أو مناطق سكناهم إلى أنحاء أخرى من المدينة، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك سلبا على البيئة العمرانية بشكل عام (7).

1-3-الأدوات العمرانية في السياسة الجديدة للعمران

أمام هذه التحديات التي يعرفها المجال العمراني نظرا لنمو المجتمع المطرد والتغيرات التي تكتنفه على أصعدة مختلفة تحاول السياسة العمرانية أن ترسم معالم جديدة لصورة المدينة وكيفية التعامل مع مختلف الفاعلين في عمليات نموها وإعطائها ديناميكية جديدة، ويأتي المرسوم 90-29 الذي يهدف لتكريس نظرة جديدة لتسيير واستغلال المجال (الفضاء)، ومن ثم أصبح التفكير في أدوات أخرى تأخذ العقار وتتعامل معه بجدية باعتباره محل منافسة كبرى في المدينة والريف خصوصا وأن مجتمعنا مازال يحتكم للعرف في الكثير من المناطق.

وتطرح هذه النظرة الجديدة أداة هامة لتنظيم المدينة عوض الأدوات التي تنظم المدينة سابقا، وهي:

المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران (P.D.A.U) الذي يأخذ صبغة أوسع من سابقه في تهيئة المجال على مستوى أكبر، ويتخذ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداة أخرى على مستوى أصغر (العمران التطبيقي) وهي مخطط شغل الأرض (P.O.S)، الذي ينظم بدوره المجال على مستوى (البلدية)؛ كما تهدف هذه النظرة إلى تحقيق عمران تشاركي يضمن إلى حد ما إطلاع المواطن وإشراكه في أخذ القرار بغية الوصول لتعامل جماعي مع المجال المديني باعتبار العمران مشكلة الجميع(8).

ولقد أنجزت دراسات عديدة لتلك المخططات غير أن المشاكل التي ذكرناها سابقا لم تعرف طريقا للزوال وما زال المجال العمراني المنجز مع نهاية التسعينات يتعرض للتحوير والتغييرات المستمرة من الداخل (المسكن) وخارجا (المجالات المفتوحة).

وعليه فإننا نعتقد أن الهدف الأساسي المسطر لمثل هذه السياسات العمرانية والذي يتمثل في الاستقرار المريح للإنسان والرفع من كفاءة المجال المعماري والعمراني، لم يتحقق ميدانيا لاعتبارات هامة لم تؤخذ في الحسبان أو درست دراسة سطحية، وتكمن هذه الأخيرة في:

ترتبط ذهنيات المستعملين و سلوكاتهم ارتباطا وثيقا بأنماط معيشتهم وأنماط حياتهم ومستوياتهم الاجتماعية الثقافية والاقتصادية من جهة؛ ومن جهة ثانية ذهنيات المخططين والمسيرين التي تتمثل في الانفصام عن ممارسات المجتمع والتنصل من الامتثال للأدوار الاجتماعية والقيام بالمسئوليات المختلفة التي كلفوا وأنيطوا بها...

هذه صورة بيئتنا العمرانية وحال المدينة في الجزائر فأي دور قام به المخطط والمسير الجزائري وماذا كان رد فعل المواطن وهو يعيش ذلك المجال؟ علينا أن نتساءل عن الخلل ومكمنه؟ هل أن هؤلاء الممثلين للمجال المديني يعملون على وئام فكري وثقافي واجتماعي لتدارك ملابسات ونقائص هذه البيئة العمرانية التي تتدهور كلما تطور المجتمع؛ ولا نكون مبالغين في ذلك إزاء بعض التدخلات هنا وهناك على المجال المديني لتحسين صورته والرفع من قدراته.

غير أن ذلك لا يعفينا من أن نعيد تصورنا واستراتيجيتنا لكيفية التعامل مع بيئتنا

باعتبارها ظاهرة حتمية في استمرارها وتغيرها، اللذين يتبعان تغير المجتمع وتغير المجتمع لا يعني التقدم نحو الأفضل ما لم يتمكن من امتلاك بل من إيجاد وسائل وأسباب التغير بنفسه.

2-حتمية تغير البيئة واستمرارها

إذا علمنا أن البيئة القديمة ستوضح لنا تراكم تجارب الأجيال السابقة، فيجب أن نذكر أن تلك التجارب هي رصيد وإنتاج مجتمع وشعوب في معادلة الزمان والمكان، يديره الإنسان في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وتقنية وسياسية... معينة، فهي إذن تفاعل بين:

-ثوابت: ككليات المجتمع ومبادئه وفلسفته ومعطيات المنطقة الجغرافية والمناخية...

-ومتغيرات: كالإمكانيات الاقتصادية والصناعية والمستجدات التي يعرفها المجتمع في دورة نموه وتغيره في معادلة الزمان والمكان، فمن الخطأ إذن أن نعتمد في تحليلنا على ذلك النتاج المادي الذي نصفه فقط في إطار المتغيرات لنحكم على قيمة بيئة ما بالغنى أو بالفقر، ثم نعتمد عليها لاستنباط قوانين نعتبرها كمصدر للتشريع لإيجاد بيئة معاصرة بدعوى الأصالة والحداثة، لأنه من البديهي أن تلك المتغيرات لا يمكنها الثبات على حال باعتبار العقل البشري في تطور مطرد والمجتمع في تغير مستمر وصفته ليست الثبات؛ ويبقى إذن أن نعتمد على أن تكون المرجعية في الثوابت التي تندرج المتغيرات في إطار كلياتها وهي: النظم التي أقيم عليها المجتمع والتي تبنتها تلك الشعوب والمجتمعات التي نحن بصدد أخذ إنتاجها كإرث في الفكر العمراني والمعماري، فالبحث عن الأسباب الحقيقية والآليات التي تتحكم في تشكيل البيئة وتنميتها أمر لا يمكننا تلافيه، فهل تنبأ المهندسون والمخططون وعملوا على التعامل مع مضاعفات ذلك التغير، وتداعيات التحول في البيئة؟.

وإذا كان المهندس ينهي مهمته مع الانتهاء من أعمال التشطيب في المبنى أو المشروع أيا كان حجمه ثم تسليمه لصاحبه معتبرا نفسه معفيا تماما من قضية حدوث التغيير في ذلك المشروع، مقصيا ذلك من منطق تفكيره، فإن المسيرون وعلى رأسهم رؤساء البلديات يكون وضعهم أسوأ لأن تنبؤاتهم المستقبلية تعتمد على عوامل كثيرة ومتغيرة لا تعرف الثبات، وهي خارج سيطرتهم (اقتصادية، سياسية، اجتماعية..) وما ينجر عنها من مضاعفات وتغيرات بل واختلالات في المجتمع نفسه.

فهم ملزمون إذن بفهم ملابسات تلك الأسباب التي تحرك البيئة وتنشط نموها، وإذا سلمنا أنهم ينطلقون من هذا التصور إذ يخططون لمدن جديدة أو توجيه نمو وتوسع بلدياتهم وتسييرها تسييرا ملائما وذلك بعد الدراسات المستفيضة التي يقومون بها، فالمنطلق إذن منطقي وموضوعي، إلا أن النتائج التي تظهر على واقع المدينة أو مسرح تلك العمليات في زمن معين يثبت غير ذلك.

إن المتأمل في بيئتنا العمرانية يلحظ تحولات هنا وهناك حتى في المجال المخطط

(المناطق السكنية الحضرية الحديثة) ناهيك عن التغيرات التي تلحق البيئة العمرانية في الأحياء الشعبية والتجزئات التي كان من المفروض أن تكون مراقبة باعتبارها تدخل ضمن الوسائط التنظيمية للعمران.

فتحويل الوظيفة وتغيير الواجهة واحتلال الرصيف وتحول الشارع من سكني إلى تجاري ومبنى من مسكن لعيادة طبية، وموقف سيارة لمحل تجاري وما إلى ذلك من صور وأشكال التحول في البيئة على المدينة ككل، تبرز تلك القوة الكامنة في البيئة التي تديرها قوى أخرى تدخل ضمن ضغوطات الواقع المعيش من تغيرات اجتماعية ومتطلبات اقتصادية تصحب نمو المجتمع وتقدمه في الزمن، لكن السؤال الذي يجب أن نطرحه ثانية هو:

3-من المسؤول عن هذه التغييرات ومن ويوجهها؟

للإجابة عن هذا السؤال نعتقد أن البحث في المسؤولية والحرية تجاه المجال العمراني والمعماري أمر لا مناص منه، وأن التعريج عن الغرائز الإنسانية وتعاملها مع البيئة من الأهمية بمكان والكلام عن التشريع العقاري في ميدان البناء ولو بصفة وجيزة لابد منه، والبحث عن مدى استجابة مختلف الشرائح لتمثيل الدور الاجتماعي الحقيقي الذي أنيطت به في المجتمع وتكريسه فعلا على مسرح المدينة أمر لا مفر منه إزاء هذا الكل المعقد الذي يعمل على تحوير البيئة العمرانية و تهديمها، بل وإفراغها من محتواها الإنساني، وذلك كله يصب في بوتقة السلوك الإنساني نحو البيئة العمرانية الذي لا يمكن التغاضي عنه بحال من الأحوال.

3-1- المسئولية والحرية

لنأخذ مثلا عنصرا عمرانيا من مركبات المدينة على سبيل المثال لا الحصر وليكن الشارع، إن هذا العنصر يمثل عينا من أعيان المدينة (objet) ولنسأل أنفسنا من المسؤول عنه؟ سنجيب من غير شك أن البلدية هي المسئولة عنه أمام القانون والمجتمع، فهي مكلفة بتنظيفه والسهر على خدمة المستعمل من خلاله... إلا أن الحقيقة غير ذلك فهذا العين يشترك فيه ثلاثة أطراف هم:

المالك (الدولة) ، المسيطر (المسير-البلدية)، المستعمل (المواطن)، فالبلدية لها كامل السيطرة على هذا العنصر في تهيئته وتنظيمه أو تحويله بمعنى آخر التصرف الكامل فيه...بينما المواطن لا يمكن له إلا أن يستعمله لا غير، فالمسئولية في هذه الحالة مشتتة إزاء عين واحد، تتداخل في شأنه مصالح لأطراف مختلفة، وهنا تختفي قيمة الانتماء للمجال التي تدفع الإنسان للاهتمام به ليس فقط أمام القانون ولا المجتمع، بل لأنه يخرج عن طبيعة البشر ويجانب غرائزهم.

3-2-الغرائز الإنسانية

إن دراستنا أو اطلاعنا على حالات الأعيان وكيفية التعامل معها من قبل الممثلين

الثلاثة المذكورين آنفا تمكننا من توقع حالاتها مستقبل، والسبب في ذلك هو أن تلك الصورة المرسومة أمامنا إزاء هذه الأعيان مبنية على الغرائز الإنسانية وهذه الغرائز دائمة الوجود في كل مكان وزمان وتحت كل الظروف، وليست متغيرة مثل العوامل الأخرى، فكل إنسان يحاول أن يمتلك أو يسيطر، وهذه غريزة لا تخفى على أحد منا، وغالبا ما ننجح في إخفائها أو تلافيها لاتباعنا للأنظمة والأعراف (9)، ومن هذه الغرائز أن كل إنسان يحاول أن يحسن بيئته حسب إدراكه هو ويحاول أن يتوسع في مكانه إذا أعطي الفرصة دون الإضرار بالآخرين، أو على حسابهم أحيانا، وفي محاولاته هذه يطبق أو يفرض قيمه وذوقه وعاداته على ما يملك أو يسيطر أو يستخدم من أعيان...

إن قيمة المجال كإنتاج ذاتي للمستعمل تفقد مضمونها الاجتماعي والثقافي، وتحد من طموحات الفرد وتكبح نمو العائلة إذا حدت الحرية إزاءها، ويظهر ذلك على مستوى ما يلحق السكنات الجماعية من تغيير من قبل المستعملين (أنظر الصور) ونعتقد أن انعكاس ذلك يتجاوز الجانب المادي المتمثل في تحوير المجال ليمتد لكيان الفرد النفسي، فينعكس في سلوكاته نحو البيئة بشكل عام.

ومن الطبيعي أن يهتم عموم الناس بما يملكون أكثر مما لا يملكون، تلك إذا هي سمة هذه الغرائز الدائمة الوجود مع الإنسان، وتبقى المسئولية عاملا أساسيا في فهم وتوقع حالات الأعيان في البيئة مستقبلا.

وبرغم تفاوت تلك الغرائز بين المجتمعات لتفاوتها من حيث التعليم والتدين والإدراك، وتفاوتها بين أفراد المجتمع نفسه لاختلاف وعيهم وإحساسهم بالمسئولية، إلا أن تعامل الأفراد أو الجماعات ممثلين في هيئات رسمية أو جماعات عادية أو أفراد مع أعيان البيئة تحكمها علاقات سمتها تكمن في قيمة العلاقة بين أولئك الممثلين؛ وتؤثر هذه العلاقة بدورها على حالة العين، فمثلا علاقة المتعاملين في ما نسميه اليوم بالمسكن الاجتماعي (المسكن الحكومي) الذي يوضع تحت تصرف المواطن مستأجرا إياه تميل إلى الاتفاق بين الطرفين، وهذا في صالح حال العين ما دام هناك حرص على تطبيق بنود الاتفاق الذي يحدد المسئولية بدقة بينهما، إلا إذا أخل أحدهما أوكلاهما بالدور الاجتماعي الذي كلفهم به المجتمع باعتبارهما ممثلين له في تلك الناحية من حياة المجتمع.

وتتشتت المسئولية عندما يكثر الممثلين إزاء العين الواحد ومن ثم يصعب التعامل معه واقعيا لأن الغريزة ستلعب دورها في هذه الحالة لأسباب متعددة، ففي المثال السالف ذكره نقول ما يلي:

أ/ يعتبر المالك للعين (الدولة) أن المسئولية بكاملها ملقاة على عاتق البلدية التي تعجز في كثير من الأحيان عن تموين نفسها والقيام بأداء التزاماتها تجاه المستعملين، ومن ثم فهو غير ملزم بتحمل أي مسئولية تجاه المجتمع ما دام المسيطر عليها من الوجهة القانونية موجود.

ب/ لا تملك البلدية القدرة على المراقبة الفعالة يوميا لأعيان البيئة وعلى الخصوص ما يقع تحت طائلة ملكية المواطن.

جـ/ يرى المستعمل (المواطن) أن هذا العين لا يدخل في ملكيته ومن ثم يتصور أن عدم الاهتمام به أمر عادي لا يعاقب عليه القانون ولا يؤاخذ عليه من قبل المجتمع.

هذه أمثلة من صور نراها ونعيشها يوميا في مدننا ولا مفر منها لأن الإنسان منشط المجال العمراني يعيش يومياته بكل أحاسيسه وغرائزه وميوله وقيمه وما إلى ذلك من أفعال تنتج عنها سلوكات سلبية أو إيجابية نحو المجال المديني. وعادة ما تلجأ المجتمعات لسن قوانين تهدف للمحافظة على هذه الأعيان وحل النزاعات التي يمكن أن تترتب عليها في واقع المدينة عندما تصبح محل تنافس عقاري أو تجاري بين الهيئات والأفراد، فما دورها إذا؟

3-3- التشريع والبيئة العمرانية

من السهل أن نجيب عن السؤال السابق كما يلي: يقوم المشرع بسن قوانين وقواعد لغرض تنظيم البيئة العمرانية وجعلها أكثر صحية وملائمة لاستقرار الفرد وتحقيق حاجاته اليومية من غذاء وماء وأمن وما إلى ذلك من متطلبات الحياة الحضرية، لكن هل أن تلك القواعد تحضى بتفهم الإنسان؟ ذلك هو السؤال الذي يجب البحث في إجابة موضوعية ومنطقية له ثم البحث في ما وراءه من عوامل أخرى، إذ يفترض في التشريع أن ينطلق من ذات المجتمع لنضرب مثالا على ذلك في تخطيطنا للسكنات الجماعية ونخص منها على سبيل المثال لا الحصر مقاسات غرفة رئيسية في مسكن كما يحدده المرسوم التنفيذي رقم 91-175 المؤرخ في 28 مايو 1991 والمتضمن القواعد العامة للتهيئة العمرانية والتعمير والبناء من فصله الثاني ، المادة 34 التي تحدد أدنى مساحة لغرفة رئيسية بـ 10 أمتار مربعة، وبأصغر بعد لا يتعدى 2.70م (10).

إن هذا التحديد لمساحة الغرفة الرئيسية في مسكن جماعي يفتح الباب أمام بعض المتدخلين في المجال العمراني للعمل به كعتبة يمكن الوقوف عندها تحت ذرائع عديدة منها الاقتصادية ومن ثم تكريسها واقعا وذلك ما لا يتناسب أبدا مع حاجات العائلة الجزائرية وخصوصا العائلة ذات الحجم الكبير التي تنقل عادة إلى مثل هذه السكنات الاجتماعية نظرا لعوزها، فتدفع الثمن الاجتماعي باهظا كما تدفع البيئة العمرانية أيضا ثمنا غاليا، عندما يقع رد فعل المستعمل بالتغيير وتحوير المجال الداخلي بما يناسب حاجاته وميوله وينعكس ذلك على البيئة الخارجية حتما، علاوة على تأثره نفسيا باعتبار التخطيط والتشكيل موجه له بالدرجة الأولى (أنظر الصور).

أما عن شهادة المطابقة الواردة بنفس المرسوم فإننا نورد هذا التقصير إزاء البيئة العمرانية التي تضمنته المادة 60 منه كما يلي:

"في حالة غياب أي قرار يفصل في المطابقة خلال الأشهر الثلاثة لإيداع التصريح بالانتهاء من البناء، يمكن لصاحب الطلب أن يتقدم بطعن سلمي بواسطة رسالة

موصى عليها مع وصل بالاستلام، إما إلى الوزير المكلف بالتعمير عندما يكون الوالي هو السلطة المختصة بتسليم الشهادة، أو الوالي في الحالات الأخرى. يتعين على السلطة التي يرفع إليها الطعن أن تبلغ قرارها خلال الشهر الموالي، وإلا فإن شهادة المطابقة تعد بمثابة شهادة ممنوحة "(11).

فالبيئة في آخر المطاف هي الخاسرة في هذا الزخم من الإجراءات الإدارية التي تضيع المسئولية وتتشتت فيها بين ممثلي الدولة والهيئات الحكومية المختصة بمراقبة مطابقة الإنجاز الجديد للقواعد التي حددها القانون، ناهيك عن السلوكات التي يمكن أن تفتعل هنا وهناك للوصول بالأمر إلى ما هو عليه (تأخير عمل اللجان المختصة للوصول لنهاية ما تحدده القاعدة التي تضمنها المرسوم).

أما عن مدة صلاحية رخصة البناء التي حددها القانون بمدة معينة يتوجب على صاحب الرخصة تجديدها في إطار المادة 49 من نفس المرسوم فإن الواقع يشهد بغير ذلك حيث أن المدة المحددة تتجاوز بكثير المدة المقررة على مستوى جل مدننا وأن المتابعة لا مجال لوقوعها، وعلى الخصوص في التجزيئات السكنية تحت طائلة ذرائع كثيرة الخاسر فيها دائما هو البيئة عموما، والمستعمل للمجال العمراني على الخصوص، زيادة على تعطيل الكثير من الخدمات التي تدخل ضمن صلاحيات البلدية ذاتها (أنظر الصور).

هذا قليل من كثير فيما يخص التشريع ودوره في ترقية البيئة العمرانية، فماذا عن الدور الاجتماعي؟

3-4- الدور الاجتماعي

نخص به هنا فئة معينة من المجتمع وهي فئة المعماريين باعتبارهم مسئولين بالدرجة الأولى بحكم تمثيلهم لدور اجتماعي، للحفاظ بل لتطبيق كل ما يناسب ولا يتنافى مع أخلاقيات المهنة التي تتطلب منهم توجيه العامة من الناس لتنظيم المجال المعماري والعمراني في مدينتهم وترقيته باعتباره ملاذهم ومحضنهم في إطار قيم المجتمع وثقافته. ونتناول ذلك من خلال مثال حي يتمثل في إنجاز مبنى سكنيا في تجزئة، المصمم معماري معتمد (*) والزبون تاجر، هذان الشخصان يمثلان فئتين مختلفتين في المجتمع لكل منهما دور يؤديه فيه، ويشتركان في استعمالهما البيئة العمرانية عموما مع أن لكل منهما بيئته المعمارية الخاصة (مسكنه الخاص)، غير أن الفعل الاجتماعي الصادر عنهما وعلى الخصوص الممثل الأول لا يتوافق مع ما أوكل له من مسئولية من قبل المجتمع ويتمثل في القيام بتخطيط نموذجين من التصميم وهما على التوالي:

-النموذج الأول مخصص للبلدية من أجل الحصول على رخصة البناء ويتوفر على أغلب الشروط التي تضمنها قانون رخصة البناء.

-أما النموذج الثاني فمخصص للإنجاز على الميدان ويقصي القواعد السالفة، حيث يحول الطابق الأرضي بكامله إلى مساحة تجارية ويمسح المجال الأخضر وتبدل

(*) نعتذر لعدم ذكر إسم المعماري المعتمد الوارد في النص.

الواجهات وما إلى ذلك من التغييرات التي تلحق بعد ذلك. (الأشكال 1،2).

هذه صور مما يمارس يوميا على البيئة العمرانية في أحيائنا المخططة ناهيك عن التحولات الرهيبة في تركيبها التي تلتهم الشوارع والمساحات الخضراء...

فأين مسئولية المسيرين، وأين مسئولية لجنة مراقبة البناء؟ إنها سلسلة متتابعة من التهديم المنظم للبيئة العمرانية التي نحن بغنى عنها، ونحن مقبلون على قرن جديد يحتاج المواطن للراحة النفسية والجسدية ليتمكن من العطاء أكثر، ولن يتأتى ذلك لنا أبدا إلا إذا غيرنا من سلوكاتنا وتصرفاتنا إزاء ببيئتنا التي تعتبر التجسيد الفيزيائي الحقيقي لمضمون حضارتنا.

ينبغي علينا أن نعود في هذا السياق إلى ما يراه المختصون في سلوك الفرد عند تخطيط معين أو محاولة للتغيير على مستوى المجتمع كله، حيث يرى البعض أنه " ينبغي أن ننظر إلى التخطيط في ضوء ما يتمخض عنه من نتائج وتغيرات تعبر عن نفسها في سلوك الأفراد وأنواع نشاطاتهم" (12)، وأن "عملية التخطيط تبقى سلوكا موجها لا نظرية جوفاء تنفصل عن واقع الحياة الاجتماعية"(13).

وإذا كان هؤلاء يحددون الوسائل والإطار الذي يجب أن يندرج في سياقه العمل التغييري نحو الأفضل هو الاعتماد على سلوك الفرد، فإننا نحن المعماريون والمخططون المدنيون، نسجل غاياتنا في إطار الحركة الدائبة للمدينة أو الجهة أو البلد، غير أن وسائلنا تكمن في الوعاء المجالي الذي يضمن للإنسان تحركا سليما يشعر فيه بكل الحرية في عطائه وبالانسجام الكامل والمعايشة الصريحة للمجال العمراني بكل قيمه الاجتماعية والثقافية وميولاته المختلفة في إطار حياة جماعية حضرية مفعمة بالحرارة الاجتماعية التي تبرر وجود الإنسان على هذا المجال.

خلاصة

إن إعادة النظر بشكل جذري وجدي في المنظومة التشريعية وصياغتها بدرجة عالية من الالتزام بمبادئ الحفاظ على الموروث العمراني للمدينة يمكننا من توفير المرونة الكافية للتعامل مع ديناميكية النمو العمراني المتسارع إذا حددت المسئوليات بدقة وخصوصا بالنسبة لصانعي المدينة (المخططون والمهندسون والفنيون...) ومسيريها (الهيئات السياسية والإدارية والمالية المعنية...) من جهة. ومن جهة ثانية إن حددت الأطر القانونية الواضحة للعقار واستعمالات الأرض في إطار شامل مع التأكيد على شخصية كل مدينة وعمقها الحضاري ومعطياتها البيئية (المناخية والاجتماعية والثقافية...).

ويمكننا تنشيط النقابات المختصة لتمارس وظيفتها وتؤدي أدوارها الاجتماعية في أحسن صورة من ترقية المجال العمراني في المدينة والحفاظ على قيمته المعمارية باعتبار هذه النقابات مراقبة وموجهة لتطبيق القواعد العمرانية التي تهدف في مجموعها للمحافظة على المجال وتحقيق التوازن فيه.

ويبقى الشرط الأساسي لتسهيل تطبيق هذه المنظومة من قبل الجميع مرهونا بتعميق وتأهيل الانتماء بين المستعمل ومجاله عن طريق الحفاظ على الاستمرارية التاريخية للنسيج العمراني لتوفير مناخ معيشي يسمح للمستعمل بإيجاد توازنه وموضعه في الزمن والمكان، والإحساس بالأمن نحو التحولات التي يشهدها المجتمع باعتبار المحيط الفيزيائي والاجتماعي مكونان لشخصيته.

إن إيجاد مؤسسات يشارك من خلالها المواطن في طرح المشاكل العالقة بالمجال العمراني أمام الهيئات المعنية من شأنه أن يرقي الحوار بينه وبين المقررين والمختصين، مما يجعله أكثر تقبلا للحلول العمرانية التي تقترحها المؤسسات التخطيطية بالإضافة إلى دوره في ضمان عدم إقبال هذه المؤسسات باتخاذ قرارات لا تنسجم مع عادات وتقاليد وطموحات المستعملين المشروعة.

ونؤكد في الأخير على البعد الاجتماعي في تخطيط المناطق الجديدة والمستحدثة وأهمية تشكيلها بالمقاييس التي تساعد على خلق الحياة الاجتماعية التي ينتج عنها الترابط والتفاعل الاجتماعيين وتتيح سهولة التعرف بين شركاء المجال الذي من شأنه أن يساهم في ترقيته.

فعلى البلدية إذا أن تلعب دورها المجتمعي وذلك عن طريق استغلال الوسائل المتاحة والفرص السانحة للدخول إلى مجال المواطن كالإعلام، ولجان صبر الآراء التي من شأنها أن تقيس التغيرات التي تلحق بالبيئة والمجتمع من حين لآخر بالتنسيق مع الهيئات المعنية.

الشكل 1

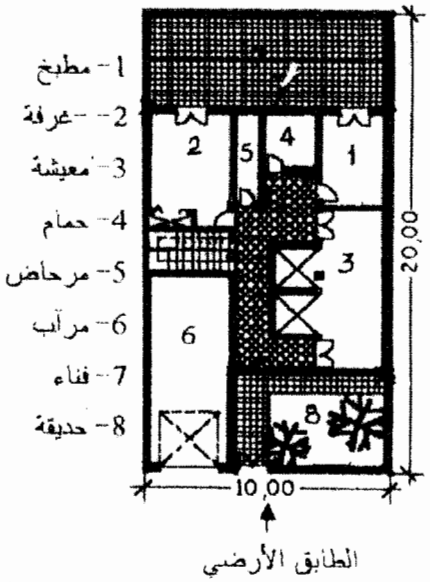

الطابق الأرضي

مخطط الكتلة

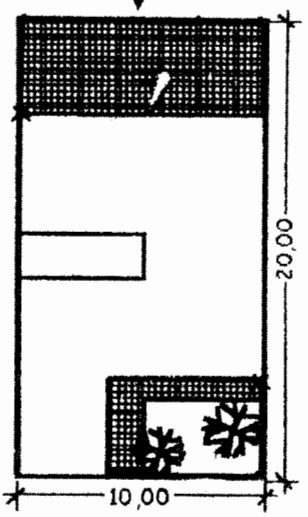

المساحة المغطاة = 68 %

المساحة المفتوحة = 32 %

مخطط مودع لدى المصالح التقنية للبلدية

الشكل 2

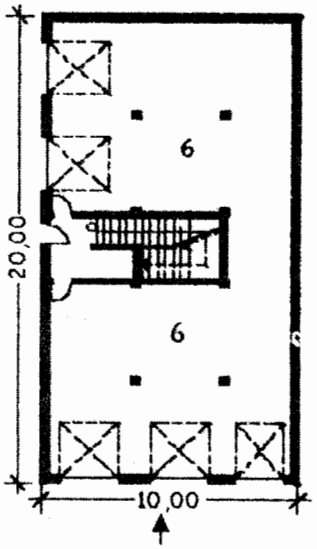

الطابق الأرضي

مخطط الكتلة

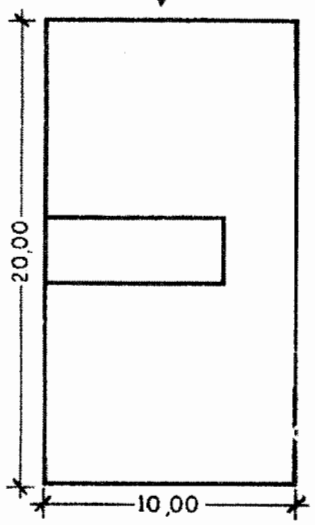

المساحة المغطاة =100 %

المساحة المفتوحة =000 %

مخطط معد للإنجاز في الميدان

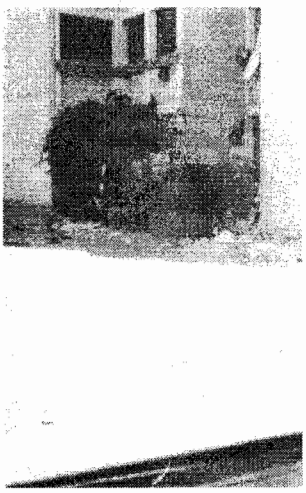

باتنة – حي 1200 مسكن بسكرة – حي 1000 مسكن

تحوير الواجهة نتيجة للتغيير الداخلي
لا مبالاة إزاء المجال الخارجي الذي أصبح محلا لرمي القمامة
استغلال المجال الخارجي بطريقة عشوائية

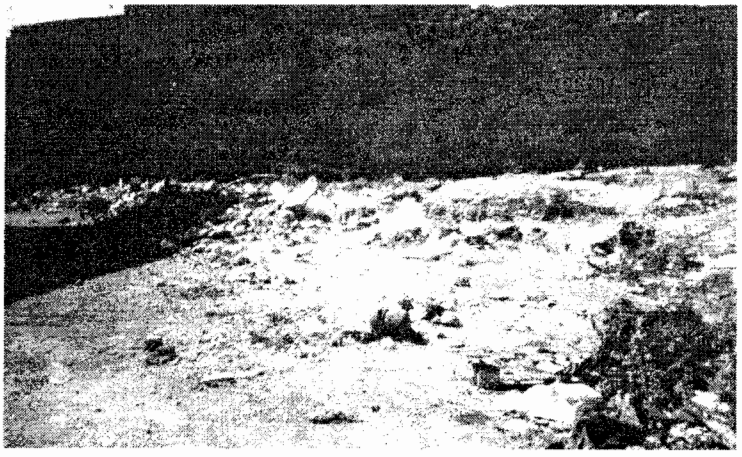

باتنة – تجزئة البستان

تجاوز مدة صلاحية رخصة البناء وتسيب المصالح المعنية
مما حول هذه القطعة الأرضية لبؤرة تجميع قمامة

الهوامش

1- وزير العمل والشؤون الاجتماعية.أيام دراسية حول السكن الحضري. الهيئة الوطنية للبحث العلمي. ولاية الجزائر 19،20 مارس 1976.

2- Abed Bendjelid, "Planification et organisation de l'espace en Algérie", O.P.U – 1986, p. 9.

3- سحنون الطيب. تحليل نقدي للبناء المصنع الجاهز كحل لأزمة السكن في الجزائر. مجلة جامعة قسنطينة. العدد الأول. جوان 1990 ص ص123

4- Marc Côte, "L'espace algérien" - O.P.U., 1983, p. 224.

5- Younsi F., "Mécanisme d'intervention spatiale et processus de production de l'espace bâti en Algérie", in Crise de l'habitat et perspectives de co-développement avec les pays du Maghreb, *Publisud*, Paris 1987, p. 66.

6- M. Saf., "Habitat: une importance vitale", *Construire*, n°2, 1983, p. 13.

7- ديب بلقاسم. المجال العمراني والسلوك الإجتماعي. رسالة ماجستير. جامعة قسنطينة. 1995.

8- H. Ougouadfel, in "Guide de l'urbanisme, de la construction et de la promotion immobilière", *Guide-Plus*, 1998, p. 27.

9- د.عبد القادر أكبر. عمارة الأرض في الإسلام-مقارنة الشريعة بأنظمة العمران الوضعية- مؤسسة الرسالة. بيروت 1955 ص ص 47.

10-11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 26 . مايو 1991 .

12- د. محمد الهادي عفيفي. التربية والتغير الثقافي. أنجلو مصرية . القاهرة 1985 .ص ص 127.

13- نفس المرجع. ص ص 124. □